نشاط دائرة المحاسبات للسنة القضائية
2013- 2014

تواصل نشاط دائرة المحاسبات خلال السنة القضائية 2013- 2014 في إطار تدعيم مكانتها ومزيد تفعيل دورها في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة والحفاظ على المال العام باعتبارها تمثّل الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة.

وقد شملت الأعمال الرقابية للدائرة القضاء في حسابات المحاسبين العموميين وتقييم طرق التصرف بعدد من مجالات التدخّل العمومي. كما خصّت هذه الأعمال إعداد التقرير عن مشروع قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2013 الذي وافت به وزارة المالية الدائرة في سنة 2014.

وقد سعت الدائرة إلى استكمال بنيتها التنظيمية بما يساهم في تطوير آليات عملها وأساليبه وكذلك إلى مزيد الارتقاء بجودة أعمالها الرقابية تجسيما للأهداف المرسومة ضمن مخطّطها الاستراتيجي.

واتجه اهتمام الدائرة كذلك إلى مواصلة تدعيم إشعاعها داخليا وخارجيا خاصّة من خلال إنجاز الأنشطة العلمية والمهنية أو المساهمة فيها أو تنظيم عدد من الدورات التكوينيّة الداخليّة وخلق أكثر ما يمكن من الفرص لتبادل الخبرات والمعارف.

1 - إعداد مشروع القانون الأساسي المتعلّق باختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لديها

تجسيما لما جاء بالفصل 117 من الدستور الجديد للجمهورية التونسية شرعت دائرة المحاسبات في سنة 2014 في إعداد مشروع القانون الأساسي المتعلّق

باختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لديها. وسيتضمن هذا المشروع جملة من الأحكام الجديدة المتعلقة خاصّة بتجسيم مبدأ المحاكمة العادلة عن طريق تعميم القضاء على درجتين إضافة إلى أحكام أخرى تتعلّق بزجر أخطاء التصرّف ومساعدة السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدائرة تولّت خلال سنة 2015 استكمال إعداد هذا المشروع بالقيام باستشارة موسعة لدى كافة تشكيلاتها وأعضائها ممّا مكّن من إثراء المشروع في ضوء الآراء والإنتظارات المعبّر عنها.

2- تطوير الإمكانات المادية للدائرة

رغم التحديات الجديدة التي تجابهها الدائرة للاضطلاع بدورها على النحو المطلوب وتنفيذ الإلتزامات المحمولة عليها وما يتطلبه ذلك من توفير الوسائل والموارد اللازمة، فإنها لم تحظ في سنة 2014 بالقدر الكافي من الإمكانات في هذا الشأن خاصّة من حيث الموارد المالية والمادّية. كما أنّه لم يتمّ إفرادها بمقرّ يستجيب لحاجياتها.

3- نشاط التكوين وتطوير الكفاءات

نظمت دائرة المحاسبات في إطار تنفيذ مخططها للتكوين بعنوان سنة 2014 عددا من الدورات التدريبية بلغت 36 دورة خصّصت منها 19 دورة لفائدة القضاة و15 دورة لفائدة الكتبة وأخصائي الإعلامية والمكتبية والتوثيق والأرشيف كما تمّ تنظيم دورتين مشتركتين بين السلكين المذكورين.

وبلغ العدد الجملي لأيام التكوين 72 يوما. واستفاد من الأنشطة التكوينية 214 فردا (117 قاضيا و97 كاتبا وأخصائيا في الإعلامية والمكتبة والتوثيق والأرشيف). وتطور عدد المستفيدين من التكوين بصفة ملحوظة مقارنة بالسنة السابقة، ويعود ذلك أساسا إلى الدورات الاستثنائية التى نظّمتها الدائرة في مجال التكوين على مراقبة الحملات الانتخابية والتي استفاد منها معظم القضاة والكتبة.

وقد هدف النشاط التدريبي للدائرة خلال سنة 2014 إلى إكساب أعضائها المهارات الضرورية للقيام بالأعمال الرقابية الموكولة إليهم حيث خُصصت لفائدتهم عديد الدورات التدريبية تعلّقت بمختلف أصناف الرقابة التي تجريها الدائرة. كما شمل البرنامج تعريفا بدائرة الزجر المالي وأخطاء التصرف بالإضافة إلى تكوين حول المحاسبة التجارية والرقابة على القوائم المالية والصفقات العمومية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف وتطبيقة ACL و كذلك المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).

واستعدادا لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية، نظّمت الدائرة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أربع دورات تدريبية في الغرض كما تمّ تنظيم ثلاث دورات تكوينية لفائدة القضاة تطبيقا لبنود الاتفاقية المبرمة بين دائرة المحاسبات ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI) تعلّقت الأولى بالنزاهة وأخلاقيات المهنة والثانية بمراجعة ضمان الجودة فيما خصّصت الدورة الثالثة للرقابة على الأداء في مختلف مراحل البرمجة والتنفيذ وتحديد النّتائج.

وفي إطار مشروع الشراكة بين دائرة المحاسبات التونسية ودائرة المحاسبات الفرنسية، انتظمت دورة تكوينية لفائدة عدد من قضاة الدائرة وكتبتها تعلّقت بالمنظومة الاعلامية لمتابعة الرقابة القضائية. كما تمّ تكوين فريق مختصّ في مجال الإتصال في إطار التعاون مع محكمة المحاسبات الهولندية ودائرة المحاسبات الفرنسية.

أمّا فيما يتعلّق بتأهيل الموارد البشرية من أعوان التنفيذ والمساندة والارتقاء بمؤهلاتهم الإدارية والرقابية فقد تم تنظيم دورات تدريبية لفائدة الكتبة وأخصائي المكتبية والتوثيق والأرشيف والإعلامية وبلغ عدد الدورات المنجزة بهذا العنوان ما جملته 15 دورة.

4- تدعيم نظام المعلومات بالدائرة

واصلت الدائرة خلال سنة 2014 مجهوداتها الهادفة إلى تطوير نظامها المعلوماتي استجابة لمبدأ النجاعة في التصرف وتأسيس الحوكمة الرشيدة لمجابهة التحديات الجديدة ذات الصلة بمهمتها الدستورية ومواكبة للتطور التكنولوجي المطرد في هذا المجال. وقد اعتمدت الدائرة في ذلك بالأساس على اتفاقيات الشراكة المبرمة مع بعض الهياكل الأجنبيّة المماثلة.

وفي هذا السياق قامت الدائرة في إطار مشروع التوأمة مع هياكل رقابية من دول بالإتحاد الأوروبي بإنجاز دراسة تهدف إلى تشخيص نظام المعلومات بها. وقد تولت في هذا السياق المفوّضية الأوروبية إبرام صفقة تهدف إلى اقتناء معدات وأجهزة إعلامية. كما تمّ إنجاز دراسة أخرى تم تمويلها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الشبكة الإعلامية. وقد مكنت هذه المبادرة من تشخيص وضعية الشبكة الحالية لتراسل المعطيات التي تربط المقر الرئيسى للدائرة بمختلف الفروع المركزية والغرف الجهوية وتطوير الاستفادة من استراتيجية الشبكة الحالية وضبط المستلزمات الفنية من برمجيات ومعدات اللازمة لتجاوز النقائص المسجلة.

كما تمّ إنجاز مشروعين إضافيين ممولين من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلّق الأوّل بتحسين موقع الواب للدائرة والثاني باقتناء منظومات إعلامية ومعدات سلامة معلوماتية.

ومن جهة أخرى، تم إنجاز اتفاق مع شركة اتصالات تونس من أجل تغيير شبكات تراسل المعطيات بكل من الفروع المركزية و الغرف الجهوية من خطوط ADSL إلى خطوط الألياف البصرية. كما تم تطوير منظومة إعلامية لمراقبة تمويل الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية وإنجاز مشروع تحسين وصيانة المنظومة الإعلامية الخاصة بمراقبة الجماعات المحلية.

5- التعاون الدولي والإشعاع الداخلي

حرصا من دائرة المحاسبات على تنمية قدراتها الذاتية في مجال تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال الرقابة وتقييم الأداء فقد واصلت تكثيف تعاونها الثنائي مع بعض الهياكل المماثلة والهيئات الإقليمية والدولية.

وشهدت سنة 2014 إختتام مشروع التوأمة مع هياكل رقابية عليا من دول بالاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى دعم القدرات المؤسسية لدائرة المحاسبات في عدد من المجالات. ونظرا إلى الأهمية التي يكتسيها هذا التعاون، فقد عملت الدائرة على تأمين مستلزمات تنفيذ مختلف محاور هذا المشروع والمتعلقة بالرقابة القضائية وبالرقابة على تقنيات المعلومات وبنظام المعلومات وبالرقابة على الأداء وتقييم السياسات العمومية. وتمّ بهذه المناسبة إعداد وتوزيع دليل الرّقابة على الأداء الذي تمّ إنجازه في هذا الإطار.

كما تم بمناسبة اختتام برنامج التعاون مع محكمة التدقيق الهولندية تنظيم منتدى دولي تحت عنوان "استقلاليّة الهيئات العليا للرّقابة وانفتاحها على محيطها".

واستضافت الدّائرة وفودا من أجهزة عليا للرّقابة على غرار ديوان المحاسبة بجمهورية بوركينا فاسو وديوان الرقابة المالية بساحل العاج ومحكمة المحاسبات بالإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA وذلك قصد اطلاع هذه الوفود على تجربة دائرة المحاسبات في مجال الرّقابة على التصرّف

العمومي والحوكمة الرشيدة. كما استضافت الدائرة وفدا من صندوق النقد الدولي قصد الإطلاع على برامج ومشاريع إصلاح الإدارة المالية وإعداد الميزانية وكيفية إدارة المحاسبات المالية.

أمّا فيما يتعلق بإشعاع الدائرة على المستوى الوطني، فقد تواصلت مساهمة قضاتها من خلال عضويتهم في بعض اللجان والهياكل المختصة يذكر منها لجنة المصادرة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة السوق المالية والهيئة العامة للتأمين ولجنة النزاعات في مجال الجباية.

كما ساهم عدد من قضاة الدائرة في أعمال بعض اللجان الفنية على غرار لجنة العمل المكلّفة بتطوير الرقابة المحدثة في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفريق العمل لإنجاز دراسة تتعلق بالمحاسبة العمومية وفي تكوين عديد الإطارات بالإدارات العمومية في ميدان حسن التصرف والحوكمة الرشيدة وذلك بإلقاء محاضرات أو بتنظيم دورات تدريبية.

وساهمت الدائرة أيضا في عدد من التظاهرات بخصوص القانون الانتخابي الجديد وذلك بتشريك كل من المجلس الوطني التأسيسي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والوزارة المكلّفة بالمالية والبنك المركزي التونسي والمحكمة الإدارية ومكوّنات من المجتمع المدني.

وفضلا عن ذلك تولّت الدائرة تحيين ميثاق أخلاقيات المهنة لقضاة الدائرة وأعوانها مواكبة للأحكام الدستورية الجديدة وللمعايير الدولية في هذا الخصوص.

*

* *

وإذ تثمّن الدائرة المكتسبات الحاصلة فإنها تشير إلى تأكّد الحاجة إلى مواصلة تدعيم الموارد البشرية والوسائل المادّية لديها وخاصّة منها وسائل النقل

والتجهيزات والتطبيقات المعلوماتية التي تمكّن من النفاذ إلى مختلف المنظومات الوطنية واستغلال البيانات المتوفّرة بها قصد القيام بالفحوصات والتحرّيات في خصوص التصرّف في الأموال العمومية في أسرع وقت وبأقلّ كلفة. ويظل توفير مقرّ يستجيب لحاجيات الدائرة بوصفها تكوّن بمختلف هيئاتها القضاء المالي من أهمّ الأولويات بالنسبة إلى هذه "المحكمة" بما يجنّبها الصعوبات الناجمة عن التشتّت الحالي لمختلف تشكيلاتها المركزية وتردّي وضع البناءات التي تؤويها وذلك فضلا عن ضيق الفضاءات التي لم تعد تستوعب كافة قضاتها وأعوانها.